أحمد الشرعبي

# معارضات الخارج

تظل معارضة الخارج حاضرة في ذهن الحاكم بمقدار ما يمكنها القيام به من إزعاج وما تتيحه أخطاء الحكومات أمامها من فرص للاستثمار العبثي في مخاطبة جمهور يركض على كل الاتجاهات وينساق خلف خيارات عمياء يأكل بعضها بعضاً ولا يألو.

تختلف معارضات الخارج وتتعدد مستوياتها كما تتعدد وتختلف مواقفها من اعتمالات الأوضاع الداخلية وتطوراتها السلبية أو الإيجابية والشائع بين هذا التعدد والاختلاف ثلاثة اتجاهات على الأرجح.. معارض موضوعي يضع مصلحة بلاده فوق الأهواء والمطامع والثارات الانتقامية ويتصرف على هذا الأساس رغم قدرته على توظيف المزاج الشعبي في تقديم نفسه بطلا..ومعارض آخر دائم الوقوع تحت تأثير عواطفه الذاتية ونزقه السياسي تأسره اندفاعات الكتل البشرية وصوره المرفوعة في مسيراتها الصاخبة على غير هدى مرة باتجاه ما تعتقده هدفاً تاريخياً يتعين عليها انجازه، وطوراً من أجل الانقضاض على الهدف..ذات الهدف المنجز وإسقاطه بضراوة وقسوة.. أما النمط – الثالث من المعارضات العربية في الخارج – فنهاز فرص ترتهن مواقفه لأجندات إقليمية أو دولية تحكم حركته وتوجه اختياراته.

لم تشهد الساحة العربية تغيراً جوهرياً لعلاقة معارضة الخارج بنظم الحكم والأخيرة بدورها لم تقدم نموذجاً مغايراً لطريقتها السوداوية السهلة في وصم خصومها السياسيين وإسقاط هواجسها الأمنية تجاههم فحيث ذكر هؤلاء على لسان وسيط ثالث كانت تهمتي العمالة والتآمر جاهزتان وفي أحسن الأحوال يكون ثمة قبول ببعض شخوص معارضات الخارج واستعداد حكومي لتأمين معايشهم في الداخل دون النظر لأدوارهم التاريخية وشراكتهم الوطنية أو التحاور مع طروحاتهم السياسية ومدى واقعيتها مقارنة بظروف بلدانهم.

عام 2011م أدار التاريخ ظهره لمعارضات الخارج وتبين فعالية وجدوى الاستبداد في صناعة ثورات عفوية لا مجال للشك في عدالتها ولا في وجاهة أسبابها لكنها مع صخبها الهادر حملت الكثير من عوامل ضعف واهتراء النظم الديكتاتورية وانزلقت إلى الطريق الخطأ لتعاود الناس فكرة الثورة مجدداً بعد تضحيات فاقت التوقعات بل هي فاقت قدرة الشعوب الربيعية على التحمل كما في مصر وليبيا أو كما تتخاطره مخيلة المتابعين مجريات الوضع في اليمن!

الباحثون في بلداننا أهملوا موضوع المعارضات العربية في الخارج فلم نقف على دراسات مرجعية يمكن الاستئناس بها حال توافرت متغيرات إيجابية تشجع على وضع أس جديدة تقلل من ظاهرة الاغتراب الاضطراري لدواعٍ سياسية.

مؤخراً تداولت الأوساط السياسية اليمنية أنباء متواترة عن عود المهندس حيدر أبوبكر العطاس إلى اليمن لترؤس حكومة إنقاذ وطني تنتشل اليمن من كبوات الحكم بأدوات الصراع وهو وإن نفى ذلك إلا أنه عبر عن موقف عقلاني حصيف من مخرجات الحوار الوطني وميل لتغليب المصلحة العليا على حماسات بعض رفاقه في المهجر ممن يعملون لصالح المشاريع اليائسة ودعوات الفصام التي تعاقب الهوية الوطنية نكاية بمعاقل التخلف القبلي المفطورة على ثقافة الفيدونزوات الأستقواء بالدهماء وعمليات تحويل المقدس إلى مدنس.

رأس العطاس أول حكومات دولة الوحدة وتبنى برنامجاً وطنياً للإصلاح الشامل لتسقط تفاحة أحلامه بين فكي القبيلة والأيدلوجيا بيد انه انحاز إلى إلفه ليكتشف فيما بعد – ما فوجئنا به على الصف الآخر – أن القبيلة والأيدلوجيا – في بلد متخلف – ينتميان إلى عصبويات ما قبل الدولة ولا علاقة لهما بقيم العصر وسباقات البرامج.

إثر مواجهات 94م خاضت السياسات العصبوية مارثوناً تدميرياً كشف النقاب عن الأهداف المضمرة خلف مشروعيتها الوحدوية المزعومة فيما لا يزال الستار مسدلاً حول الكثير من الأسرار سواءٍ منها المتصلة بممهدات الحرب وما إذا كانت امتداداً لقرار الوحدة المتخذ بين صالح والبيض داخل نفق جولدمور كما في بعض الروايات أو تلك الأسرار المرتبطة بشركاء النفير الجهادي لاستعادة الجنوب إلى بيت الطاعة وإقامة موازين العدل في اقتسام إسلاب الحرب بين قبيلة الحاكم وحاشيته من جهة وتجمع الإصلاح (الإخوان المسلمين والقاعدة) من الأخرى.

والأرجح أن جزءاً رئيساً من تداعيات 2011م وما تلاها من تطورات يتعلق بتلك الأسرار ولا صلة لها بشعارات التغيير ولا بما ذهبت إليه تطلعات الشعب ذاك أن كمائن السياسة تحركها فواتير مؤجلة وصفقات محققة الأرباح في رصيد طرف على حساب أطراف!!

كثيرون ولا شك دفعوا أرواحهم أو ضحوا بقسط من حيواتهم في سبيل مبادئ عظيمة ينتهي بها الحال إلى صفقات مشبوهة ومتاع زائل.

وربما لهذا يبدو رئيس وزراء دولة الوحدة ضحية رؤية برامجية استهدفتها صفقات وأسرار تشارك القاعدة بكشف غطائها في أبين وشبوة وحضرموت والبيضاء!

وإذا قدر للرجل التوثب مجدداً في استنقاذ تفاحة الدولة من خلال المشاركة في أي من المؤسسات القائمة فيلزمه توطين نفسه لتحديات سابقة وأخرى وافدة لكنه يستطيع الاتكاء على مصدري قوة حقيقية لم يعثر عليهما في السابق الأول مناخات العمل مع رئيس دولة ينحاز لمصلحة الوطن ولا تستهويه المناورات، والثاني إرادة دولية قالت مواقفها المعلنة أنها تقف مع يمن جديد ودولة وطنية ضامنة..

وعموماً فإن عود الرجل غير مرحب بها من أنصار (اللا دولة) ناهيك عن حرص المتنطعين باسم الوحدة واستثمار دعوات الانفصال في استدامة الامتيازات الاستثنائية وعوالم الفوضى.

نجيب محمد الزبيدي

# لا مستقبل للجميع إلا بيمن موحد آمن ومستقر

*لا مستقبل للجميع إلا بيمن موحد آمن ومستقر وبالتالي فاليمن يحتاج منا العمل على تعزيز أواصر الأخوة والوحدة الوطنية بين أفراد المجتمع هذا أولاً، أما الأمر الآخر ليعلم الجميع أن الوطن يعيش اليوم محطة مهمة من محطات العمل الوطني تتطلب من الجميع أداء الواجب والمسؤولية والنهوض بالأمانة في تحقيق وتطبيق مخرجات الحوار وتجسيدها في الواقع.

*أما بالنسبة لأولئك الذين يريدون منا الإجابة عن أهمية وثيقة الحوار الوطني فإن الإجابة تقول إن الوثيقة الهامة لمخرجات الحوار الوطني أصبحت تمثل الإطار العام الذي تكتسب منه منظمة الحكم وهياكل سلطاتها الثلاث مشروعية أعمالها وتستمد قوتها الدستورية والقانونية منها حتى استكمال ما تبقى من استحقاقات المرحلة الانتقالية والشروع في الاستفتاء على الدستور الجديد.

*ولعله من باب الواجب أو النصيحة أن نبعث بهذه الرسالة إلى كافة وسائل الإعلام في بلادنا وأنا أدعو كافة الوسائل الإعلامية الرسمية وغير الرسمية أن تقوم بالدور المطلوب منها خلال هذه المرحلة الهامة والمفصلية في حياة شعبنا. المطلوب من تلك الوسائل أن تشرح أو تبعث برسائل التطمين لأولئك الناس الذين يتساءلون عن أهمية مخرجات الحوار والضمانات وكذا عن أهمية الأقاليم في ظل الدولة الاتحادية.

*مما تجدر الإشارة إليه أن فخامة الأخ الرئيس قد تحدث في إحدى خطاباته عن أهمية الأقاليم في ظل النظام الاتحادي. الأخ الرئيس أشار إلى أن اليمن في الواقع الجديد ستة أقاليم وفي كل إقليم حكومة وبرلمان من أجل تنفيذ برامج تنموية سريعة وحثيثة وبما يتوافق ومتطلبات العصر.

*الذي أتمناه أن يفهم أو يدرك الناس أن الأقاليم ستكون موزعة على أساس من الترتيب العلمي الحديث والتمازج الاجتماعي من أقصى الجنوب إلى أقصى الشمال ومن أقصى الشرق إلى أقصى الغرب تسوده المفاهيم الحديثة وتذوب فيه الطائفية والتصرفات العنصرية.

*في الأخير أقول إن أبناء اليمن هم أهل الحكمة والشورى والإيمان وأنا على ثقة كاملة بأن أبناء اليمن جميعاً يدركون جيداً أن الحوار هو الوسيلة السلمية والآمنة لحل كل الخلافات بين أبناء الشعب بدلاً من ثقافة السلاح والعنف.

*أما رسالتي في الختام أقولها لقادة الأحزاب ولكافة الأطراف المتحاربة (اتقوا الله في بلدنا وفي أبناء اليمن لا تكونوا سبباً في ضياع الوطن أو انهياره).

والمطلوب من الجميع أن يقفوا صفاً واحداً خلف قائد المسرة وربان السفينة الأخ الرئيس عبدربه منصور هادي فليعمل الجميع من أجل إخراج البلاد من محنتها إلى غدٍ أفضل ومستقبل واعد بالخير.

أحمد غراب

Ghurab77@gmail.com

# هل هذه عاصمة ؟!

زمان كان الناس يهاجرون من القرى والارياف الى العاصمة لتوفر الخدمات فيها اليوم الناس بدأوا ينزحون من صنعاء بسبب عدم توفر ابسط الخدمات الاساسية فيها الماء والكهرباء.

بالامس زار صنعاء احد الاصدقاء من حضرموت وقال لي "الله يعينكم يا اصحاب صنعاء" وقبله جاء صديق من عدن وقال ذات العبارة، والسؤال: هل نحن فعلا نعيش في عاصمة الجمهورية اليمنية ؟!

أي عاصمة هذه التي لا تتوفر فيها الضرورات القصوى من الخدمات الاساسية؟

أي عاصمة هذه التي تظل الكهرباء فيها منقطعة ثلاثة ارباع اليوم ؟

أي عاصمة هذه التي انقطع فيها مشروع الماء وتحول غيابه الى كارثة ؟

من يسمعنا ؟ وعند من نروح نشتكي ؟

يا اخي انا كمواطن انتظر منك كحكومة تقدم لي الخدمات الضرورية التي تقدمها أي حكومة في العالم لشعبها.

لانطلب منكم المستحيل نطلب ماء وكهرباء.

الناس بدأوا يصلون الى اعتقاد يترسخ يوما عن يوم مفاده مافيش دولة فاتقوا الله فينا !!!

كم جهدنا نكتب !!كم نصرخ !!وما من مجيب.

يا وزارة المياه يا مؤسسة المياه فواتيركم تصلنا والشهر تحسبوه بعشرة آلاف ريال ومافيش ماء !!ان كنتم افلستم بسبب المديونية التي عند المؤسسات والمسؤولين فليس ذنبنا ان ندفع فلوس ومافيش ماء.

أنتم بس فالحين تهددون الناس بقطع المواسير يا اخي روح شوف الان فيه ناس يركبوا شفاطات صينية لشفط الماء فوق المواسير وفيه مواسير يتم توصيلها بشكل غير قانوني مقابل حق القات.

يا وزارة الظلام اين الكهرباء ؟ يا قسم التحكم يا كهرباء الامانة حسبنا الله فيكم وفي جدول توزيعكم للكهرباء أناس تولعون لهم وآخرون تطفون عليهم، اطالبكم كمواطن يمني بأن تنشروا جدول توزيع الكهرباء اليومي وانا عند مستوى كلامي انشروا من حقنا ان نرى هذا الجدول ؟ كفانا قهر ونحن نرى حارات موالعة واخرى مغيبة عن الكهرباء !!!

حسبنا الله ونعم الوكيل

اذكروا الله وعطروا قلوبكم بالصلاة على النبي

اللهم ارحم ابي واسكنه فسيح جناتك وجميع اموات المسلمين

# مؤتمرات أصدقاء اليمن والوعود المعسولة

غالب حسن البحري

مفهوم التنمية لا يقتصر على تنفيذ المشاريع الإنتاجية والخدمية بل يهتم كثيراً ببرامج التوعية الثقافية والسكانية التي تركز على تنمية وعي الإنسان باعتباره غاية التنمية ووسيلتها ويتحمل مسئولية المشاركة في مواجهة التحديات ونجاح برامج التنمية على مستوى الوحدة الإدارية وعلى المستوى الوطني، وقد أدى غياب الاهتمام بهذا النوع من البرامج إلى ضعف اهتمام السكان بسياسة الدولة وتوجهاتها، بل أدى ذلك في غالب الأحيان إلى إضعاف ثقة المواطن بالدولة، وهذا الضعف يساهم فيه موظف الدولة الذي يمثلها ويقوم بتنفيذ سياستها تجاه المجتمع، فإذا كان سلوكه ضعيفاً في وسط المجتمع الذي يعمل فيه فإنه يعكس نفسه سلباً على الدولة وهيبتها والعكس إذا كان سلوكه جيداً فإنه يفرض هيبة الدولة وقوتها واحترام المواطن لها ولسياستها الاقتصادية والاجتماعية.

اليمن يعيش حالة من عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والأمني والاجتماعي، ويواجه تحديات الحرب على الإرهاب الذي برز بقوة بعد عام 2011م في المحافظات الجنوبية والشرقية والعاصمة صنعاء وأدى إلى توقيف الاستثمارات وهروب المستثمرين إلى خارج اليمن، والأحزاب السياسية والنخب مشغولة بتقاسم السلطة والمصالح وأصدقاء اليمن من قبل عام 2011م وهم يتنقلون بين صنعاء والرياض ولندن ونيويورك يدرسون ويبحثون دعم اليمن والنتيجة الوعود بالدعم والتأييد للإصلاحات والشعب اليمني يصارع الفقر والجهل والمرض والخوف من المستقبل بسبب استمرار الصراعات السياسية والوعود المعسولة من الدول الشقيقة والصديقة والمنظمات الدولية بالمساهمة في حل مشاكل اليمن الاقتصادية والاجتماعية ومحاربة الإرهاب ودعم مخرجات الحوار الوطني كوثيقة سياسية تم الاتفاق عليها بعد حوار دام أكثر من عشرة أشهر بين مختلف القوى السياسية والقبلية ومنظمات المجتمع المدني والمرأة التي شاركت بفاعلية لفرض وجودها على الساحة السياسية.

وقد تضمنت مخرجات مؤتمر الحوار الوطني عدداً من المواضيع التي ضاعفت من الأعباء المالية التي سوف تتحملها الدولة في القريب العاجل لمواجهة الآثار الاجتماعية والأضرار المادية لمخلفات الحروب السابقة من جبر الضرر ودفع التعويضات وإعادة الإعمار وهي التزامات توافقية تم عرضها على الدول المانحة للمساهمة في معالجتها، ومن خلال متابعة نتائج مؤتمرات أصدقاء اليمن يتضح تهرب الأصدقاء من هذه الالتزامات التي يعتبرونها مشاكل داخلية الدولة تتحمل مسؤولية معالجتها.

ومن ناحية أخرى أعدت الحكومة اليمنية بعد أزمة 2011م ومن خلال وزارة التخطيط وبواسطة فريق الخبراء برنامجاً مرحلياً للاستقرار والتنمية للأعوام 2012 - 2014م تضمن عدداً من المحاور:

الأول: تقييم الوضع الاقتصادي خلال العام 2011م والذي أكد على عدد من المؤشرات أهمها – نمو اقتصادي سالب، تدني الخدمات الأساسية، تفاقم وضع الموازنة العامة للدولة، ارتفاع الأسعار وتدهور قيمة العملة وارتفاع معدل البطالة وتفاقم ظاهرة الفقر وانعدام الأمن الغذائي.

الثاني: تحديد الأولويات العاجلة والتي افردها في عدد من الجوانب منها – استكمال الانتقال السياسي للسلطة، تحقيق الاستقرار الأمني، تلبية الاحتياجات الإنسانية الطارئة، تحقيق الاستقرار الاقتصادي.

الثالث: وضع برنامج للإنعاش الاقتصادي متوسط المدى أكد فيه على تنشيط النمو الاقتصادي في القطاعات الإنتاجية والخدمية والحد من البطالة.

وعلى مستوى الأرقام يلاحظ أن البرنامج المرحلي حدد الموارد المطلوبة لتنفيذ الأولويات العاجلة بمبلغ (4757) مليون دولار، منها مبلغ (3.542) مليون دولار وبنسبة (74.4%) لإعادة الإعمار ودفع التعويضات الناتجة عن الصراعات السياسية.

كما قدر البرنامج المرحلي المبالغ المطلوبة للإنعاش الاقتصادي بمبلغ (30329) مليون دولار منها مبلغ (17867) مليون دولار للمشاريع قيد التنفيذ و(12462) مليون دولار للمشاريع الجديدة،

وقد تم توزيع هذه المبالغ على القطاعات الإنتاجية والخدمية، حيث بلغت تقديرات القطاعات الإنتاجية (2.361) مليون دولار وبنسبة (7.8%)، وقطاعات البنية التحتية مبلغ (17.824) مليون دولار وبنسبة (58.8%)، وقطاع تنمية الموارد البشرية مبلغ (4.646) مليون دولار وبنسبة (15.3%)، وقطاع الحكم الرشيد مبلغ (807) ملايين دولار وبنسبة (2.7%)، وقطاعات الإدارة العامة (1.621) مليون دولار وبنسبة (5.3%)، وقطاع شبكة الأمان مبلغ (3.070) مليون دولار وبنسبة (10.1%).

ويلاحظ من الأرقام تدني المبالغ المخصصة للقطاعات الإنتاجية والتي يعول عليها في إنعاش الاقتصاد وخلق فرص العمل وزيادة الإنتاج المحلي منها، ذلك ما يعني أن اليمن مازال بعيداً عن التخطيط العلمي لبرامج التنمية ويتعامل بعشوائية في تحديد الاحتياجات العاجلة لحل مشاكل اليمن الاقتصادية والاجتماعية، مع العلم أن اليمن في هذه المرحلة يواجه أزمة سياسية طاردة للاستثمارات وللمساعدات الدولية التي يتهرب المانحون من تقديمها لليمن بسبب استمرار الصراعات السياسية التي تمارسها الأحزاب والنخب وتؤثر على أمن واستقرار اليمن الذي يشهد مظاهر القتل والتقطع والاغتيالات وأعمال التخريب لخطوط نقل الكهرباء وأنابيب النفط والغاز والدولة عاجزة كل العجز عن الحد لمثل هذه الأعمال التخريبية والمشوهة لسمعة اليمن الذي تميز بها عبر العصور القديمة، وهذا يعني أن اليمن قبل كل شيء يحتاج إلى نظام يفرض هيبة الدولة من خلال تطبيق الأنظمة والقوانين وهو شرط أساسي لتقديم المانحين مساعدتهم، لأنه لا يمكن للآخرين تقديم أي مساعدات في ظل انتشار مظاهر الفوضى وأعمال التخريب والفساد، وعلى اليمن أن تتجه لبناء الدولة اليمنية القوية وعدم تضييع الوقت في متابعة الأصدقاء حتى يتم فرض الأمن والاستقرار مفتاح المانحين للتعاون مع اليمن وجذب الاستثمارات والخروج من الأزمة.

والشعب اليمني وحده يتحمل مسؤولية البناء ولا يمكن الانتظار لقوى خارجية تساعد اليمن في إدارة شأنها وعلى الأحزاب والنخب السياسية والمثقفين أن يدركوا جميعاً أنهم مسئولون قبل غيرهم عن إصلاح الأوضاع الاقتصادية والسياسية والاجتماعية ومن العيب على أهل اليمن أهل الحكمة الانتظار للمساعدات والمعونات الخارجية التي أذلت كل يمني وجعلته يشعر بالذل والإهانة أمام ما يقدم له من فتات الدعم بسبب استمرار الصراعات السياسية والقبلية والمذهبية على السلطة وانشغال الشعب بهذه الصراعات التي يتم تغذيتها من قبل قوى معادية لوحدة اليمن واستقراره على حساب التوجه نحو البناء والتنمية.

لقد انتهت فترة هذا البرنامج والآن يتم الإعداد لبرنامج جديد للأعوام 2015-2016م وهي في تقديري محاولات فاشلة وغير مجدية لجذب الاستثمارات ما لم تتجه اليمن لإعادة ترتيب أوضاعها الداخلية وبناء الدولة القوية القادرة على بسط نفوذها على جميع المحافظات وتأمين الأمن والاستقرار الذي يشجع مجتمع المانحين على تقديم مساعدتهم للتغلب على المشاكل الاقتصادية والاجتماعية التي يعاني منها الاقتصاد اليمني، وهنا نؤكد على استمرار الحملة العسكرية لتخليص اليمن من تنظيم القاعدة الإرهابي ويكون عبرة للقوى الأخرى التي ما زالت تراهن على إضعاف اليمن وتكون البداية لإعادة بناء الدولة اليمنية القوية القادرة على بسط نفوذها وتطبيق النظام والقانون وتحقيق الأمن والاستقرار لأفراد المجتمع اليمني الذي أصبح يعيش تحت مستوى خط الفقر، ونأمل من الله أن لا تكون هذه الحملة كما كانت في حروب صعدة التي انحرفت عن مسارها وأصبحت وسيلة للمتاجرة بالمال والسلاح على حساب دم الأبرياء من الذين شاركوا فيها، وعلى الشعب اليمني بمختلف القوى السياسية والمجتمعية الوقوف صفا واحدا مع القوات المسلحة في حربها ضد عناصر الإرهاب والخارجين عن النظام والقانون والمساهمة في بناء دولة اليمن الحديث دولة النظام والقانون للحفاظ على وحدة اليمن واستقراره وتشجيع المانحين على التعاون مع اليمن المجروح من ابنائه الذين تقع عليهم مسؤولية البناء والتطوير يا أصحاب القرار.

الثورة
ALTHAWRAH DAILY
يومية ☐ سياسية ☐ جامعة ☐ تأسست في 29 سبتمبر 1962م

نائب رئيس مجلس الادارة للصحافة
نائب رئيس التحرير
مروان أحمد دماج
dammajm@yahoo.com

نائب رئيس مجلس الادارة للشؤون المالية والموارد البشرية
خالد أحمد الهروجي
haroji@gmail.com

مدير التحرير
علي محمد البشيري
albasheri72@Gmail.com

نواب مدير التحرير
جمال فاضل - أحمد نعمان عبيد
نبيل نعمان مقبل - علي عبده العماري

سكرتير التحرير التنفيذي
سليمان عبدالجبار

تصدر عن مؤسسة الثورة للصحافة والنشر
WWW.ALTHAWRANEWS.NET
الاشتراك السنوي: في الداخل للهيئات والأفراد 22.000 ريال
في الخارج 150$ بالاضافة إلى رسوم البريد
الإدارة العامة: صنعاء - شارع المطار | تحويلة: 321528 - 321532/3
330114 - 322281/2 فاكس: 332505

المبيعات: 274039 فاكس: 2700064 | الإعلانات: 274038 فاكس: 274035 | التوزيع: 274037 | الفروع > عدن > 231783 فاكس: 233354 تعز > 220800 فاكس: 220900 الحديدة > 245842 فاكس: 211537 حضرموت > 303930 فاكس: 303931 إب > تلفاكس: 400251 الضالع: تلفاكس: 232994 أبين > تلفاكس: 602096 عمران > تلفاكس: 613388